1 MAR 1952

الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية — عدد غير اعتيادى

(العدد ٤٥) الصادر فى يوم السبت ٥ جمادى الثانية سنة ١٣٧١ — أول مارس سنة ١٩٥٢ (السنة ١٢٣)

أمر ملكى رقم ٢١

صادر الى حضرة صاحب المعالى أحمد نجيب الهلالى باشا

حضرة صاحب المعالى أحمد نجيب الهلالى باشا

إن بلادنا العزيزة ، فى هذه المرحلة الدقيقة من حياتها ، لتتطلع الى القادرين المخلصين من رجالاتها ، تستديمهم — متضامنين متكاتفين متساندين — حقها عليهم ، وتدعوهم أن يقفوا كل جهودهم ، ويكرسوا كامل قواهم ، للعمل على النهوض بها فى شتى مرافقها ، وتقويم أداة الحكم فيها ، وتيسير سبل العيش بين ربوعها ، فضلا عن تحقيق ما اجتمعت عليه كلمتها وتوحدت فيه آمالها ، من مطالب وأهداف وطنية ، فتتهيأ لها بذلك حياة حرة رغدة جديرة بماضيها العظيم ومستقبلها المنشود .

لما لنا من عظيم الثقة بكم ، وما عهدناه فيكم من كفاية ومقدرة ، وإخلاص وولاء ، قد رأينا أن نعهد إليكم بأمانة الحكم ونسند إليكم رئاسة مجلس الوزراء .

لقد أصدرنا أمرنا هذا إليكم للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لاستصدار مرسومنا به

الله نسأل أن يكلأ بلادنا العزيزة برعايته وحمايته ، وأن يسدد خطانا ويجعل التوفيق رائدنا فى تحقيق ما نرجوه لها من خير ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

صدر بقصر القبة فى ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٧١ (أول مارس سنة ١٩٥٢)

فاروق

جواب

حضرة صاحب المعالى أحمد نجيب الهلالى باشا

ولاى

أتقدم إلى سدتكم الكريمة بأخلص الولاء ، وأبلغ الشكر على ما أوليتمونى من ثقة غالية بتقليدى منصب الرئاسة ، وإنى لأقدر حق القدر ما فى قبول هذا المنصب من الأعباء والتبعات فى هذه المرحلة الدقيقة التى تجتازها البلاد ، ولكنى استخرت الله فى امتثال كريم أمركم ، وسامى توجيهكم ، والله المسئول أن يوفقنى لخير البلاد فى ظل ظليل من رعايتكم ، وعلى عهد الله أن أمضى فى الحكم على صراط مستقيم ، وبقلب سليم ، لا يداجى ولا يوارى ، باذلا وسعى مستندا جهدى فى تحقيق أهداف البلاد فى الجلاء ووحدة الوادى ، وهى الأهداف التى تعلقت بها إرادتكم السامية ، وباركتها أوامركم العالية ، فأصبحت بمشيئة الله وبيمن طالعكم وبفضل تأييدكم ملحوظة التوفيق ، قريبة المتناول ، سهلة المرام .

وفى تحقيق هذه الأهداف العزيزة الغالية لا أرى بدا من إزالة العوائق والحوائل بإقرار الأمن وحسم الفساد ، وفى ذلك أعاهد جلالتكم وأعاهد الأمة على أن أجعل نصب عينى استتباب النظام والسكينة والأمن والطمأنينة ، لسكان مصر أجمعين ، بحيث لا يضطرب الأمن ولا تنتقض الأمور ، بسبب التراخى أو الفتور ، ولا تستهدف البلاد من جديد لما استهدفت له من الفوضى والدمار ، ولذلك سأعمل جاهدا للقضاء على أسباب الفتنة ، مقلما لأظفارها ، قاضيا عليها فى أوكارها ، بعد أن شفت عن نياتها ، ووعظتنا بعظاتها .

وفى حسم الفساد أعاهد جلالتكم على أنى وزملائى لن نوادع الفساد ولن نهادنه ، لتجرى الأمور على استقامة ونظام ، لأن صفات كل أمة هى مقياس عظمتها ، ولأن هيبة مصر رهينة بصلاحها ، وما أولاها وهى مصممة على أن تذود عن حقها وتستوجبه ، بأن ترعى فى إدارة شئونها الحق وترقبه ، وما أولاها وهى ترمى مرمى بعيدا فى المجد والرفعة ، بأن تتقدم بأسباب الكرامة والمهابة حافلة حاشدة ، فإن ذلك من شأنه أن يعلى قدرها ، وأن يقع لها ذكرها ، على أن كتم المستفيض سذاجة ، ومستور بعض من حكمونا ، بادية لأصدقائنا وخصومنا ، وترك الحساب عليها مسبة "تى فى أعقابنا ، وتعاوننا ينبغى أن يكون تعاونا بالفضيلة لا تعاونا بالمنفعة ، ولذلك يجل بنا ، بل يجب علينا ، أن لا يصرفنا واجب عن واجب ، لأن الجهاد يزداد بالفضائل قوة ونورا وكمالا ، ولنا ملء الثقة بأن الأخيار سيستمعون إلينا ، استجابة لصوت الضمير وإجلالا للعفة والنزاهة والأمانة ، وتجنبا للمرة بسوء السمعة ، وما من أمة أغضت على الفساد إلا تضعضعت قواها ، وانحلت عراها ، وقد دب الفساد فى حياتنا السياسية حتى أصبح اشتغال بعض الناس بها تجارة ومرابحة ، ومصدرا من مصادر الإيراد ، بلا استحياء ولا استنكاف ، وأصبح الحكم مقرونا بسوء الظن ، وصارت تراعى النيابة عن الأمة محلا للمارسة أو المزاد ، فلا بد للحياة السياسية من أن تكفل بقوانين صالحة وإجراءات حاسمة تقيم معوجها ، وتصل بها إلى تمامها ، وتحفظ عليها كمالها ، حتى يمكن أن تؤدى وظيفتها بضبط وإحكام ، شريفة كريمة خالصة من الشوائب ، من غير ما مساس بأحكام الدستور الذى تحرصون عليه جلالتكم أشد الحرص ، ومن غير ما مساس بحق الانتخاب المباشر ، وهو أصل مؤصل فى بناء حياتنا النيابية .

وفى الحساب على المساوئ لن أترخص وزملائى فى إقامة هذا الحساب على أن تتولاه الجهات القضائية على أساس وطيد من العدل وأحكام القانون ، وسنحرص على إحياء سنن العدل جميعا ، فلا رشوة ولا محاباة ولا محسوبية ولا وساطة ولا شفاعة فى شؤون البلاد جميعا ، ومنها وظائف الدولة التى أصبحت مرتعا للأصهار ، والأقرباء والأنصار ، وفى ذلك سيكون رائدى ورائد زملائى أن نضع الأمور فى نصابها ، وأن نردها إلى أصولها السليمة ، على أساس من الكفاية والنزاهة ، إيثارا للحق على الباطل ، وللعدل على الظلم .

وفى مقدمة ما سنعنى به رعاية حق الفقراء من أبناء الوطن ، وهم الذين يكدون ويكدحون فى طلب الرزق ، ثم لا يكادون يجدون ما يمسك أرواحهم ويستر أبدانهم ، وقد أرهقهم الغلاء والضنك عسرا شديدا .

واستمدادا من رحمتكم وترميما لخطاكم لن نألو جهدا فى التخفيف عنهم ، ليكون لهم من خيرات الوطن نصيب ، على أساس من قواعد العدل الاجتماعى وأحكام الدين ؛ وهى التى توحى فى قلوبنا أن نعيش متراحمين ، وفى أموالنا حق معلوم للسائل والمحروم .

وإنى قياما بما عهد إلى أتشرف بأن أعرض على جلالتكم أسماء حضرات الوزراء الذين قبلوا معاونتى فى مهمتى وهم :

حسيب سامى باشا ، لوزارتى التجارة والصناعة والتموين .

محمد عبد الوهاب السباعى باشا ، لوزارة الشئون البلدية والقروية

محمد كامل مرسى باشا ، لوزارة العدل .

محمد المفتى الجوايلى باشا ، لوزارة الأوقاف .

محمد عبد الخالق حسونه باشا ، لوزارة الخارجية

الدكتور محمد زكى عبد المتعال ، لوزارة المالية والاقتصاد .

أحمد مرتضى المراغى بك ، لوزارتى الداخلية والحربية والبحرية .

محمد رفعت باشا ، لوزارة المعارف العمومية .

الأستاذ محمد فريد زعلوك ، وزير دولة للدعاية .

محمد راغب على باشا ، لوزارة المواصلات .

حسيب ابراهيم باشا ، لوزارة الأشغال العمومية .

محمود عثمان غزالى باشا ، لوزارة الزراعة .

راضى أبو سيف راضى بك ، لوزارتى الشؤون الاجتماعية والصحة العمومية .

فإذا حاز هذا الاختيار قبولا لدى مولاى رجوت من جلالته التفضل بإصدار المرسوم باعتماده .

وإنى يا مولاى المخلص الوفى الأمين .

القاهرة فى ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٧١ (أول مارس سنة ١٩٥٢)

أحمد نجيب الهلالى